أكد اتباع سياسة متحوطة تناسب الأوضاع الحالية

الهاشل: «المركزي» تمكن من تحصين القطاع المصرفي دون أي تدخل حكومي

• محمد الهاشل

قال محافظ بنك الكويت المركزي محمد الهاشل إن البنك يتبع «سياسة متحوطة وباتزان تنظر إلى الأوضاع بنظرة شمولية وتأخذ في الاعتبار الأوضاع الحالية والمستقبلية كما يتدرج في تطبيق السياسات التحوطية بشقيها الجزئي والكلي».

وأوضح الهاشل أنه بسبب هذه السياسات المتحوطة المتوازنة «استطعنا أن نحصن القطاع المصرفي دون أي تدخل أو خطط إنقاذ من الحكومة كما استمر القطاع المصرفي في القيام بدوره في الوساطة المالية بالاقتصاد المحلي مرورا بكل الأزمات».

ورأى أن العالم مقبل على تحديات جسيمة مختلفة عن السابق موضحا أن «الماضي لن يكون مؤشرا جيدا للمستقبل» في ظل ارتفاع مستويات الدين العالمي وتغير السياسات في الدول الكبرى وغموضها ما سيلقي بظلاله على النمو العالمي واقتصادات المنطقة.

وأضاف أن السنوات الـ 10 الماضية كانت مليئة بالتحديات ابتداء بأزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأميركية ثم أزمة الديون السيادية في أوروبا عام 2010 «ثم حين داهمتنا الأزمة في عقر دارنا من خلال انخفاض حاد في أسعار النفط منذ 2014».

وأفاد بأن هذه الأزمات وخصوصا الأزمة المالية العالمية كشفت عن ضعف إدارات المخاطر وضعف معايير الحوكمة في المؤسسات المالية في العالم ككل ما حتم علينا نظرة شمولية مختلفة وإعادة مراجعة منظومة الرقابة بشكل كامل ليس فقط في الشق الجزئي بل أيضا على المستوى الكلي.

تعزيز جاذبية الدينار كوعاء للمدخرات

أشار محافظ بنك الكويت المركزي إلى أن السياسة النقدية الأميركية اتجهت نحو التقييد والانكماش في الفترة الماضية وإن كان ذلك قد تغير مؤخرا في الاجتماعين الأخيرين للمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في ديسمبر 2018 ومارس 2019 حيث تغير توجه السياسة النقدية نحو الصبر قليلا والانتظار لحين بروز بيانات أكثر تبين اتجاه الاقتصاد الأميركي.

وأوضح أن سياسة التقييد الأميركية استمرت على الأقل في الفترة منذ ديسمبر 2015 عندما بدأ المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي برفع أسعار الفائدة مرة واحدة ثم في ديسمبر 2016 مرة أخرى ثم في 2017 ثلاث مرات وفي 2018 أربع مرات.

وحول السياسة النقدية الكويتية قال الهاشل: «في الكويت رفعنا الفائدة فقط أربع مرات وخالفنا الاحتياطي الفيدرالي خمس مرات أخرى وذلك لتحقيق هدفين قد يكونان متعارضين في الوقت الراهن لكنهما من المتطلبات والثوابت الأساسية عند بنك الكويت المركزي». وأوضح أن الهدف الأول هو تكريس جاذبية الدينار الكويتي وبقاؤه كوعاء موثوق مجز للمدخرات المحلية مبينا أن هذا الهدف يدعو إلى رفع أسعار الفائدة عندما يرفعها الفيدرالي الأميركي حتى نحافظ على هوامش إيجابية لصالح الدينار.

في المقابل نحتاج لتوفير بيئة مواتية للنمو الاقتصادي وتخفيف الأعباء عن المقترضين وتشجيع القطاع الخاص على الاقتراض للمساهمة في النمو الاقتصادي وهذا يدعوك على الأقل إلى الإبقاء على أسعار الفائدة».

وتابع: «لذلك كان أمام البنك المركزي معضلة وصعوبة في رسم سياسة نقدية ولكن بإشادة من مؤسسات دولية أبرزها صندوق النقد الدولي استطعنا رسم سياسة نقدية مواتية ومواءمة للظروف الاقتصادية حققت الهدفين معا فمن جهة عززنا جاذبية الدينار كوعاء للمدخرات وفي الوقت نفسه دعمنا النمو الاقتصادي من خلال مخالفتنا لأسعار الفائدة الأميركية».

18.3٪ مستويات الكفاية الرأسمالية للقطاع المصرفي

قال محمد الهاشل أنه إذا نظرنا إلى مربع السلامة المالية للقطاع المصرفي من حيث الكفاية الرأسمالية والسيولة وجودة الأصول والربحية نجد أنها جميعا تدل على متانة وكفاءة القطاع المصرفي فالكفاية الرأسمالية الآن مستوياتها عند 18.3% كما في 2018 وبما يفوق بكثير الحد الأدنى المطلوب وفق تعليمات البنك المركزي ومتطلبات «بازل 3»». وأضاف: «لدينا خمسة مؤشرات للسيولة جميعها مريحة بما في ذلك المؤشرات الجديدة وفق متطلبات «بازل 3» وكذلك بالنسبة لجودة الأصول إذ انخفضت نسبة الديون المتعثرة إلى مستوى متدن لم نصله تاريخيا عند 1.6% وهذه النسبة تعبر عن مدى جودة الأصول في المحفظة الائتمانية لدى البنوك». وذكر أن «البنوك تحقق ربحية جيدة بما يدعم دورها ويعزز الكفاية الرأسمالية لديها ويجعلها بمنأى عن الاحتياج لأي دعم من الخارج إذ نمت أرباحها في العامين الماضيين بنسبة 14 و18% على التوالي».

2.54 مليار دينار إجمالي الطلب على سندات «المركزي»

طرح بنك الكويت المركزي أمس سندات وتورق مقابل بقيمة 200 مليون دينار «658.58مليون دولار»، بعائد 3%. وحسب البيانات المنشورة على المركزي فقد تمت تغطية الإصدار بواقع 12.71 مرة، علماً بأن إجمالي الطلب عليه سجل 2.54 مليار دينار. وبلغ أجل الإصدار 3 أشهر؛ إذ تستحق تلك السندات في 30 يوليو المقبل؛ وفق المركزي وكان أخر إصدار للمركزي في 23 ابريل الماضي، بقيمة 240 مليون دينار، وأجل 3 أشهر، وبمعدل عائد 3%. وسندات وتورق مقابل هي سندات محلية يطرحها الكويت المركزي للبنوك العاملة بالقطاع المصرفي الكويتي لتنظيم السيولة لسحب ما يزيد من السيولة في السوق. وتستخدم تلك السندات أيضاً في ضخ سيولة إضافية باسترداد تلك السندات من البنوك، ودفع قيمتها بعد خصم العائد، كما تمثل إحدى الأدوات لتنفيذ السياسية النقدية المتعلقة بأسعار الفائدة.

البنك اتخذ إجراءات تحوطية منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية

ذكر محمد الهاشل إن البنك المركزي اتخذ إجراءات تحوطية متزنة منذ اندلاع الأزمة العالمية مكنت القطاع المصرفي من تعزيز مكانته في الاقتصاد المحلي ليستمر في القيام بدوره في الوساطة المالية في الاقتصاد «وأدت إلى دخول البنوك في أزمة انخفاض النفط من موقع قوة واستمرارها في ممارسة دورها بشكل سليم في الاقتصاد».

وقال إن أبرز التحديات تتضمن ارتفاع حجم الدين العالمي إلى مستويات غير مسبوقة عند مستوى 244 تريليون دولار أي ما يعادل 320% من الناتج العالمي الإجمالي مبينا أن هذا الرقم يشمل الديون السيادية وديون القطاع الخاص والأفراد.

واعتبر الهاشل أن «تحدي الديون كبير خاصة للدول والمؤسسات والأفراد المقترضين بعملات أجنبية في ظل ارتفاع معدلات الفائدة والسياسات النقدية الانكماشية في الاقتصادات الكبرى وكذلك ارتفاع أسعار الصرف للعملات العالمية ما سيزيد من عبء سداد الديون بالعملات الأجنبية». وأوضح أن التحديات تتضمن أيضا التغير الكبير والجذري في السياسات بالدول الكبرى وغموض هذه السياسات والتركيز على النظرة الداخلية وتعزيز النزعة الحمائية وبروز الحرب التجارية بين الاقتصادات الكبرى.

ورأى أن أن هذه العوامل ستلقي بظلها على نمو الاقتصاد العالمي خصوصا «اننا نعيش في اقتصادات منفتحة على العالم وبالتبعية سنتأثر بلا شك عندما يحدث ركود أو تباطؤ في الاقتصاد العالمي ما سيؤثر على الطلب العالمي وبالتالي يتأثر الطلب على النفط وهو المورد الأساسي في اقتصاداتنا المحلية وهذا بدوره سينعكس كأحد الآثار المباشرة على اقتصادنا المحلي».

وأشار الهاشل تحد آخر هو «الثورات التقنية والتغيرات الجذرية في طلبات العملاء واحتياجاتهم ما يحتم على المؤسسات المالية أن تنظر نظرة مختلفة تماما إلى احتياجات ومتطلبات العملاء لتلبيتها بالشكل السليم والمطلوب». وأكد أنه «ليس بالأمر اليسير رسم سياسة نقدية مواءمة للظروف الاقتصادية المحلية في ظل نظام سعر الصرف المطبق في الكويت والمرتبط بسلة من عملات الدول الكبرى التي تربطنا بها علاقات مالية وتجارية خصوصا في الظروف الاقتصادية الراهنة العالمية والمحلية».

الذهب حقق مكاسب مستفيداً من تراجع الأسهم الآسيوية

ارتفعت أسعار الذهب، بعد أن دفعت بيانات ضعيفة لنشاط المصانع الصينية الأسهم الآسيوية للانخفاض؛ ما جدد المخاوف إزاء سلامة الاقتصاد العالمي.

ويترقب المستثمرون اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأميركي» لاستقاء المؤشرات على مسار سعر الفائدة. وارتفع السعر الفوري للذهب 0.3% إلى 1283.44 دولاراً للأوقية «الأونصة».

وزادت عقود الذهب الأميركية الآجلة 0.3% أيضا لتسجل 1285.3 دولاراً للأوقية. وارتفعت الفضة 0.3% في المعاملات الفورية إلى 14.95 دولارا للأوقية، في حين زاد البلاتين 0.4% إلى 897.25 دولارا. في المقابل، انخفض البلاديوم 0.4% إلى 1365.50 دولارا للأوقية. وهوى المعدن أكثر من 7% إلى أدنى مستوياته في أسبوعين عند 1261.50 دولاراً.

تسارع النمو الاقتصادي بمنطقة اليورو في الربع الأول

تسارع النمو الاقتصادي في منطقة اليورو خلال الربع الأول من العام الحالي وبأكثر من التوقعات وذلك على أساس فصلي. وكشفت البيانات الصادرة عن «يوروستيت» أمس أن اقتصاد منطقة اليورو سجل نمو عند 0.4% خلال الربع الأول من 2019 وهو مستوى أعلى من المسجل في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الماضي عند 0.2%، كما أنه أعلى مستوى في 3 فصول. وكانت توقعات المحللين قد أشارت إلى أن النمو الاقتصادي في منطقة اليورو سيسجل مستوى 0.3% في الفترة من يناير وحتى مارس. وعلى أساس سنوي فأن الناتج الإجمالي المحلي في منطقة اليورو ارتفع بنحو 1.2% في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، وهي نفس مستويات الربع الأخير من 2018.

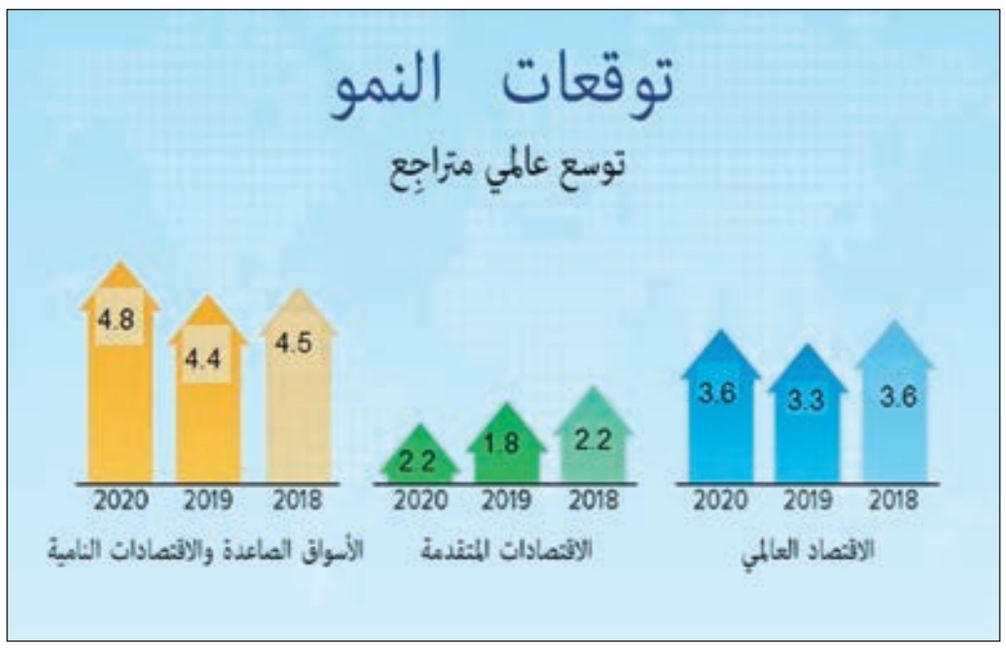

لاغارد متفائلة بشأن اتفاق تجاري بين أميركا والصين

• كريستين لاغارد

توقعت مدير عام صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد توصل الولايات المتحدة والصين إلى اتفاق لإنهاء نزاعهما التجاري الذي أحدث توترا في الأسواق المالية وألقى بظلاله على الاقتصاد العالمي.

ولدى سؤالها بالمؤتمر العالمي لمعهد ميلكن عما إذا كانت المحادثات بين أكبر اقتصادين في العالم ستنتهي باتفاق، قالت لاغارد: «أقول نعم».

وتخوض واشنطن وبكين منذ عام حربا تجارية شهدت فرض رسوم على بضائع بمليارات الدولارات وتهديدات بالتصعيد. والمحادثات الآن في مرحلة حاسمة. وكانت لاغارد أول المتحدثين في المؤتمر الذي يحضره 4 آلاف شخص بعضهم من كبار المفكرين في العالم ويناقش قضايا مالية والرعاية الصحية وغيرهما.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة بلاكستون ستيفن شوارتزمان أيضا إنه متفائل بشأن فرص التوصل لاتفاق أميركي صيني، ولكنه حذر من أنه لن يحل جميع القضايا موضع النزاع.

وقال الرئيس الأميركي دونالد ترامب الخميس إنه سيستضيف الزعيم الصيني شي جين بينغ في البيت الأبيض قريبا بما قد يمهد لاتفاق تجارة محتمل بين أكبر اقتصادين في العالم.

وأظهر مسح خاص أنه رغم استمرار تباطؤ طلبيات المصانع الجديدة في الصين، إلا أن بعض الدلائل المشجعة ظهرت في قطاع التصدير. واستمر انكماش المؤشر الرسمي لطلبيات التصدير في الصين، لكنه سجل أعلى مستوى في 8 أشهر مع تنامي التفاؤل بتوصل بكين وواشنطن إلى اتفاق تجارة خلال الأسابيع المقبلة، ما قد يرفع الضغوط عن الصادرات الصينية.

انخفاض النشاط الصناعي في الصين يتراجع بعكس التوقعات

تراجع النشاط الصناعي في الصين بعكس التوقعات خلال الشهر الماضي، لكنه لا يزال داخل نطاق التوسع للمرة الثانية على التوالي.

وأظهرت بيانات صادرة عن مؤسستي ماركت وكاسين للأبحاث، أن مؤشر مديري المشتريات الصناعي في الصين تراجع إلى 50.2 نقطة خلال شهر ابريل الماضي ماقبل 50.8 نقطة المسجلة في مارس الماضي. وبحسب التقديرات، فكان من المتوقع أن يصعد النشاط الصناعي في الصين إلى 51 نقطة خلال شهر أبريل.

ويعتبر بذلك النشاط الصناعي في ثاني أكبر اقتصاد بالعالم أعلى قليلاً من مستوى 50 نقطة وهو الحد الفاصل بين التوسع والانكماش في النشاط. وكان القطاع الصناعي بالصين عاد مرة أخرى للتوسع في شهر مارس الماضي بعد 5 أشهر من الانكماش.

ووفقاً للبيانات، فإن الإنتاج وإجمالي العمل الجديد ارتفع بشكل طفيف خلال شهر أبريل رغم إبلاغ الشركات هبوط هامشي في الأعمال الجديدة من الخارج.

تقلص العجز التجاري التركي إلى 2,14 مليار دولار

أظهرت بيانات من معهد الإحصاءات التركي تقلص عجز التجارة الخارجية لتركيا 63.7 % على أساس سنوي في مارس إلى 2.137 مليار دولار. وتراجعت الصادرات التركية 0.4 % وانخفضت الواردات 17.8 % مقارنة مع مستويات مارس 2018، حسبما ذكر المعهد.